شواهد القراءات في علمي اللغة والتفسير

د. أحمد بن فارس السلوم
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد بجامعة الملك فيصل
كلية الآداب–قسم الدراسات الإسلامية

ملخص البحث

مما لا شك فيه أن القراءات القرآنية المتواتر منها وغير المتواتر تعتبر من المصادر الأصلية في علم اللغة العربية، ويتناول هذا البحث بيان حقيقة هذه المصدرية، مع بيان علاقة القراءات باللغة العربية، واستشهاد علماء اللغة بالقراءات على تصحيح قواعدهم، هذا في الشق الأول من البحث، وأما الشق الثاني من البحث فيتناول العلاقة بين القراءات والتفسير، حيث أن العلماء لهم في هذه العلاقة ثلاثة مذاهب، وعرج البحث على استشهاد المفسرين بالقراءات وتوظيف ذلك في بيان معنى النص القرآني، وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يجلي مدى العلاقة بين القراءات القرآنية وعلمي اللغة والتفسير، ويحدد معالم هذه العلاقة، ويتوسع في أثر القراءات كشاهد على صحة اللغة، ومؤثر في المعنى التفسيري.

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية القراءات في حفظ اللغة العربية، والكشف عن العلاقة بين القراءات ومذاهب النحويين، وبيان موقف المفسرين من التعامل مع القراءات، مع تقديم نموذجات لإثراء القراءات لعلمي اللغة والتفسير.

المقدمة :

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فإنَّ من نعم الله عز وجل على هذه الأمة أن أنزل عليها كتابه، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكم استضاء الناس بهداياته، وكم استمد العلماء من علومه، حتى قال ابن مسعود رضي الله عنه: "من أراد العلم فليثوِّر القرآن، فإنَّ فيه علم الأولين والآخرين" (1)، ولذا فقد امتن الله عز وجل علينا بكتابه هذا، وحثنا على قراءته والتدبر فيه ، وقال عز من قائل: ﴿ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [ص:٢٩] .

هذ، وإن من أعظم العلوم التي تتعلق بالكتاب العزيز علم القراءات، وهو علم يتعلق بعلوم كثيرة، وهذا بحث بعنوان: **"شواهد القراءات في علمي اللغة والتفسير"**.

أبيِّن فيه أثر علم القراءات على هذين العلمين الشريفين، وطبيعة علاقتهما به.

أهمية هذا البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في أنه يجلي مدى العلاقة بين القراءات القرآنية وعلمي اللغة والتفسير، ويحدد معالم هذه العلاقة، ويتوسع في أثر القراءات كشاهد على صحة اللغة، ومؤثر في المعنى التفسيري.

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

١-بيان أهمية القراءات في حفظ اللغة العربية.

٢-الكشف عن العلاقة بين القراءات ومذاهب النحويين.

٣-إيضاح أثر القراءات على المعنى اللغوي.

٤-بيان موقف المفسرين من التعامل مع القراءات.

٥-اقتراح منهج للمفسر في ذكر القراءات لغرض التفسير.

٦-تقديم نموذجات لإثراء القراءات لعلمي اللغة والتفسير.

سبب اختياري لهذا البحث :

١-محبة هذا العلم الشريف ورغبتي في خدمة بعض مباحثه، والدفاع عنه.

٢-الرغبة في تصحيح بعض الاعتقادات حول جدوى علم القراءات.

٣-رسم منهجية علمية للتعامل مع القراءات القرآنية من حيث كلام بعض النحويين فيها.

٤-وضع ملامح للباحث في علم التفسير من حيث الاستشهاد للمعنى بالقراءات القرآنية.

الدراسات السابقة:

لا شك أن كتب النحو والتفسير التي تتناول القراءات القرآنية كشاهدٍ كثيرة جداً، فلا يكاد يخلو كتاب في اللغة أو في التفسير من ذكر بعض هذه القراءات، إما على سبيل الاستشهاد بها ، أو على سبيل نقدها، وكذلك يفعل عامة المصنفين في أصول القراءات، ولكنني لم أطلع على دراسة مستقلة تتناول القراءات القرآنية كشاهد في علمي اللغة والتفسير، تبين طبيعة العلاقة بينهما، وأثر القراءات في إثراء هذين العلمين، ولذا فإن كتب التفسير واللغة مع كتب القراءات وأصولها ستكون مصادري في هذه الدراسة.

نعم، هناك بعض الدراسات التفصيلية التطبيقية التي تتناول أثر اختلاف القراءات على المعنى العام للآية، مثل: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام لمحمد عمر بازمول ، وهي رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى (١٤١٢هـ) ، إلا أن دراستنا تختلف من حيث إنها تتناول حاجة التفسير إلى الاستشهاد بالقراءات .

وهناك دراسات أخرى تتناول بعض العلوم وعلاقتها بالقراءات، مثل الوقف في القراءات وأثره في التفسير، لمجاهد يحي محمد هادي ، وهي رسالة دكتوراة في كلية دار العلوم، (٢٠١٠) إلا أن موضوع دراستنا مختلف عن ذلك كله، والله الموفق.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة، وفيها بيان أهداف الموضوع وأهميته.

المبحث الأول: تمهيد، وفيه:

تعريف القراءات، وأنواعها.

المبحث الثاني:شواهد القراءات في اللغة العربية، وفيه:

١-علاقة القراءات باللغة العربية.

٢-أثر القراءات في اللغة العربية.

٣-استشهاد علماء العربية بالقراءات القرآنية.

المبحث الثالث: شواهد القراءات في علم التفسير، وفيه:

١- العلاقة بين القراءات وعلم التفسير.

٢-أثر القراءات في علم التفسير.

ثم الخاتمة وفيها أبرز النتائج .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الأول: تمهيد

١-تعريف القراءات :

القراءة في اللغة:

القراءات: جمع قراءة، والقراءة مصدر من قرأ يقرأ قَرْءاً وقِراءة وقُرآناً[٢].

وأصل مادة قرأ تدل في اللغة على معنى الجمع، وقد اتفقت كلمة اللغويين على ذلك، وساوى العلماء بين مادة قرأ وقرى مهموزاً وغير مهموز[٣].

قال الراغب: "والقراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع، لا يقال: قرأت القوم: إذا جمعتهم، ويدل على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوه به قراءة"[٤].

وتعقبه الزركشي بقوله: "لعل مراده بذلك في العرف والاستعمال لا في أصل اللغة"[٥].

ومعنى قرأتُ القرآن : لفظتُ به مجموعاً أي ألقيته[٦] .

قال الراغب: "قال بعض العلماء: تسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتب الله لكونه جامعا لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم، كما أشار تعالى إليه بقوله ﴿ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [يوسف:١١١]، وقوله ﴿ تِبْيَانًا

لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾ [النحل: ٨٩]،﴿ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ ﴾ [الزمر:٢٨]، ﴿ وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ ﴾ [الإسراء:١٠٦]..

وأقرأت فلانا كذا، قال: ﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ٦ ﴾ [الأعلى:٦]، وتقرأت: تفهمت، وقارأته: دارسته"[٧].

التعريف الاصطلاحي للقراءات:

بين التعريف الاصطلاحي واللغوي للقراءات ارتباط وثيق، فالقراءات علم يتعلق بقراءة القرآن الكريم وأدائه، على اختلاف الناقلين للقراءات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك، وهو من علوم الرواية المحضة.

وقد اختلفت عبارة العلماء في تعريف القراءات، لكنها لا تخرج عن هذا الإطار.

فأقدم من علمته عرف القراءات هو الإمام الزركشي، حيث عرفها بقوله: "اختلاف ألفاظ الوحي المذكور فى كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما" [٨].

ويدور علم القراءات عنده على الاختلاف في الألفاظ القرآنية مثل: (فتبينوا) و (فتثبتوا)، أو اختلاف في الكيفية مثل: (الإمالة والفتح)، وهكذا هو عند المتأخرين إلا أنه لا بد عندهم من معرفة أصحاب الخلاف.

ولذلك قال ابن الجزري في تعريف علم القراءات: "هو علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله"[٩].

وقال الدمياطي: علم القراءة علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع ، أو يقال: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله اهـ[١٠]..

فقد زادا على ما ذكر الزركشي في التعريف عزو القراءة لصاحبها، مع معرفة كيفية النطق بأوجه الخلاف في هذه الأحرف.

ونستطيع أنْ نقولَ: إنَّ المختار في تعريف القراءات:

هو علم باختلاف ألفاظ القرآن ، وبكيفية أدائها ، مع عزو ذلك إلى راويه.

فاشتمل هذا التعريف على ثلاثة أركان:

الأول: العلم والمعرفة باختلاف ألفاظ القرآن، مثل(ملك)وَ (مالك)، و(فتبينوا) و(فتثبتوا).

الثاني: العلم والمعرفة بكيفية أداء هذا الاختلاف، كالإمالة والفتح، والمد والقصر، والتفخيم والترقيق، والإدغام والإظهار، وسبيل ذلك كله المشافهة.

الثالث: عزو القراءة لراويها.

وهذا العزو لا على جهة الابتداء وأنه هو من أتى بهذه القراءة، وإنما على جهة الشهرة بها، والرواية لها، فالمصدر لجميع القراءات هو الرسول صلى الله عليه وسلم، فيقال: قرأ بها حمزة، وعاصم، وقرأ بها الحسن وابن محيصن، وهكذا.

٢–أنواع القراءات :

قسم العلماء القراءات عدة تقسيمات حسب جهات التقسيم التي ينظروا إليها، ولكنها لا تخرج عن قسمين، فهي إما أن تكون قراءة صحيحة أو غير صحيحة.

فأما القراءة الصحيحة فقد نظرتُ في ما تيسر لي من كلام العلماء المتقدمين والمتأخرين في شروط القراءة الصحيحة فرأيت أنهم يشترطون للقراءة الصحيحة ثلاثة شروط، وهي المشهورة بين الناس:

صحة الإسناد واستفاضته وشهرته ، وموافقة مصحف الإمام عثمان، وعدم الخروج عن لغة من لغات العرب.

قال المهدوي: ا"لقراءة المستعملة التي لا يجوز ردها ما اجتمع فيها ثلاثة أشياء: أحدها موافقة خط المصحف، والآخر كونها غير خارجة عن لسان العرب، والثالث ثبوتها بالنقل الصحيح، فما ورد من القرآن على هذا الترتيب وجب قبوله، ولم يسع أحداً من المسلمين رده وما عدم أحد الأشياء الثلاثة لم يجز استعماله" (١١).

وقال ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني، ومكي، والمهدوي، وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه" (١٢).

وعليه فإننا إذا رمنا تعريف القراءة الصحيحة المجمع عليها فإننا نقول :

القراءة الصحيحة: ما رواه جمع الثقات، موافقاً لخط مصحف عثمان، غير خارج عن وجه من أوجه العربية.

فخرج بقولنا: ما رواه جمع الثقات، ما رواه الضعفاء، أو ما رواه ثقة لكن لم يشتهر، كالقراءات الآحادية، وقد عبر بعض العلماء عن هذا بقوله: ما روي متواتراً..

قال ابن الجزري: "نعني بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه تفيد العلم من غير تحديد عدد"(١٣).

وخرج بقولنا: موافقة خط المصحف كل قراءة خرجت عن خط المصحف، حتى لو كانت صحيحة الإسناد، ولو كانت مروية في أصح الكتب ،كما ثبت في صحيح البخاري: من قراءة النبي صلى الله عليه وسلم (والذكر والأنثى) (١٤)، فإنَّ هذه القراءة لا يقرأ بها اليوم إجماعاً لمخالفتها مصحف عثمان.

كما أشار إلى هذا المعنى ابن جرير في أول تفسيره، حيث قال: "لا قراءة للأمة إلاَّ على ما كتب إمامهم الشفيق الناصح لهم عثمان رضي الله عنه"(١٥).

وخرج بقولنا: موافقة وجه لغوي، كل قراءة لا توافق لسان العرب.

فهذه الشروط الثلاثة التي إذا اجتمعت في قراءة فهي قراءة صحيحة ، وحيث اختل في قراءةٍ ما ركن من هذه الأركان لم تكن القراءة من الصحيح المجمع عليه، بل تكون شاذة أو منكرة بحسب حال رواتها.

قال أبو شامة: "فإن اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة" (١٦).

فهذا هو القسم الأول من أقسام القراءات.

قال مكي بن أبي طالب القيسي: "جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

١-القسم الأول: قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال..." (١٧) ثم ذكر الشروط السابقة، قال: "فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به وقطع على مغيبه وصحته وصدقه، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف وكفر من جحده".

قلتُ: مثال هذا كثير في القرآن الكريم، وهو الخلاف الواقع بين القراء العشر، ك : (ملك ومالك).

٢- القسم الثاني : ما صح نقله عن الآحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما أنه لم يوجد بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد، والعلة الثانية أنه مخالف لما قد أجمع عليه فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته فلا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده وبئسما صنع إذ جحده.

قلت: وأشهر مثال له ما في كتب السنة من قراءات صحيحة الإسناد مخالفة للرسم، كقراءة (والذكر والأنثى) فهي مخرجة في الصحيح كما مر.

ولكن إنكار هذا القسم هو من إنكار بعض الأحرف السبعة، ولذلك يخشى على منكره، وليقل ما كان يقوله سلفنا الأول ، فقد قال شُعيب بن الحَبْحَاب : كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل: "ليس كما يقرأ" وإنما يقول: أما أنا فأقرأ كذا وكذا. قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: أرى صاحبك قد سمع: "أنّ من كفَر بحرفٍ منه فقدْ كفر به كله"(١٨).

٣- القسم الثالث: وهو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.

قال ابن الجزري: "ومثاله مما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ مما غالب إسناده ضعيف، كقراءة ابن السَّمَيْفَع وأبي السِّمَال وغيرهما في : ﴿ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ (ننحيك) بالحاء المهملة ، (لتكون لمن خَلَفَك آية) بفتح سكون اللام ، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة – رحمه الله – التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر

الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي وغيره ، فإنها لا أصل لها ، قال أبو العلاء الواسطي : إن الخزاعي وضع كتابا في الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذ خط الدارقطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له" (١٩).

٤ -وبقي قسم رابع، وهو مردود أيضاً، قال ابن الجزري: "وبقي قسم مردود أيضاً، وهو ما وافق العربية والرسم ولم ينقل البتة ، فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر"(٢٠).

وهذا لا يقع إلا على سبيل الغلط والتصحيف، لأنَّ تعمده كفر وضلال.

قلت:وبحثنا هذا يدور على النوعين الأول والثاني، حيث أنهما الصالحان للاحتجاج في اللغة والتفسير(٢١).

المبحث الثاني:شواهد القراءات في اللغة العربية

١ -علاقة القراءات باللغة العربية:

أنزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد: ٣٧].

قال ابن عاشور: "(حكماً عربياً) حالان من ضمير (أنزلناه)، والحكم : هنا بمعنى الحكمة .. فحصل لهذا الكتاب كمالان : كمال من جهة معانيه ومقاصده وهو كونه حكماً ، وكمال من جهة ألفاظه وهو المكنى عنه بكونه عربياً" (٢٢).

وقال تعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]، وقال تعالى: ﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴾ [النحل:١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [طه:١١٣]، وقال سبحانه: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ [الشعراء:١٩٥]، والآيات في هذا المعنى كثيرة.

هذا وقد اشترط العلماء لقبول القراءة أن تكون موافقة لوجه نحوي، ولو كان قليلا في الاستعمال.

والحق أن هذا الشرط شرط تكميلي، فإنه إذا صح الشرطان الأولان لزم منه تحقق هذا الشرط، ولا يوجد في القراءات الصحيحة الموافقة لمرسوم المصحف ما يخالف لغة العرب من كل وجه، ولكن قد يوجد فيها ما يكون بعضه أشهر من بعض، وإنما قلت إن هذا الشرط تكميلي لأمرين:

الأول: أن ذلك لم يقع، أعني أن توجد قراءة متواترة موافقة لمرسوم الخط ضعيفة في لسان العرب من كل وجه.

والثاني: لو فرضنا وجود ذلك، فإنَّ اللغة تثبت بالقراءة، وليس العكس (٢٣).

ولذا قال الجعبري: "الشرط واحد، وهو صحة النقل ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن في العربية وأتقن الرسم انحلت له هذه الشبهة"(٢٤).

قال الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأنَّ القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[٢٥].

قال الزرقاني: "وهذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب فإذا ثبت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوا من قواعد ووجب أن يراجعوهم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقران إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه وإلا كان ذلك عكساً للآية وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية"[٢٦].

وقال ابن المنير – بعد أن ذكر بعض الشواهد لقراءة إمام- : "هذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظرة ، بشواهد من أقيسة العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة"[٢٧].

قلت: لذا يجب علينا أن نلحظ هذا الجانب ونحن ندرس شواهد القراءات في اللغة العربية، فقد يمر بنا تضعيف إمام نحوي لقراءة صحيحة، فهنا قاعدتان:

الأولى: إن تضعيف النحوي لهذه القراءة راجع إلى عدم إحاطته بلغة العرب التي تعد بحراً لا ساحل له، وقد قال الإمام الشافعي: "ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظا ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي"[٢٨].

الثانية: لا توجد قراءة صحيحة أجمع النحاة على ضعفها.

وسأضرب لذلك الأمثلة في المباحث التالية.

٢–أثر القراءات في اللغة العربية:

إن أثر القراءات في لغة العرب أثر عظيم، فقد حفظت عليهم لغتهم، وضبطت لهم قواعدها، ولذلك نجد أن لغة العرب هي اللغة الوحيدة المنضبطة القواعد عبر التاريخ، وما ذلك إلا لارتباطها بالقرآن الكريم.

وكان من أثر القراءات في لغة العرب أن حفظت لهم أمَّهات لغاتهم؛ ذلك لأنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف كما تواتر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم، وما هذه الأحرف السبعة إلاَّ لغات سبع من لغات العرب، وهذه اللغات هي أشهرها وأفصحها.

ولولا أنَّ القرآن نزل بها لكانت بعض اللغات ضاعت بسبب العامية التي طغت على الأمصار العربية، ولذا فإنَّ القرآن حفظ لنا هذه اللغات:

وسأكتفي للاستدلال على ذلك بمثالين:

المثال الأول في النحو:

اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [النساء:١].

فقرأ حمزة (والأرحامِ) خفضًا، وقرأ الباقون (والأرحامَ) نصباً [٢٩].

فإن هذه القراءة حفظت لنا لغة فصيحة قليلة عند العرب، وهي العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

فإن بعض العرب لا يعطفون على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، فيقولون: مررت به وبسعد، ولا يقولون: مررت به وسعد.

كما قال تعالى ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ﴾ [فصلت:١١]، ﴿ قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ ﴾ [البقرة:١٢٣].

وقد كادت تختفي هذه اللغة، لولا أن قراءة حمزة حفظتها لنا[٣٠].

ولخفائها أنكرها بعض النحاة.

قال أبو البركات الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو قولك مررت بك وزيد، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب، قال الله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ﴾ [النساء:١] بالخفض وهي قراءة أحد القراء السبعة، وهو حمزة الزيات، وقراءة إبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثاب، وطلحة بن مصرف، والأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبي عن عبد الوارث"[٣١] .

المثال الثاني في اللغة:

اختلف العرب في (ربَّ)، فمنهم من خفف باءها وأكثرهم يثقلها، وهو المستعمل اليوم.

وقد اختلف القراء تبعا لذلك في قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢].

فقرأ نافع وعاصم بالتخفيف فيها (ربَما)، وقرأ الباقون بالتشديد (ربَّما) [٣٢].

والتخفيف لغة هذيل، قال شاعرهم أبو كبير الهذلي:

أزهير إنْ يشب القِذال فإنه ... ربَ هيضل لجب لفقت بهيضل[٣٣]

وهكذا فإننا نجد أن الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم تعود في جملتها إلى اختلاف لغات العرب، وبذلك تكون الأحرف السبعة حافظة لهذه اللغات[٣٤].

٣-استشهاد علماء العربية بالقراءات القرآنية:

هناك ارتباط وثيق بين علمي اللغة والقراءات، فلا غرو بعد ذلك أن يستشهد علماء العربية بالقراءات القرآنية، وأن نجد من الأعلام من هو إمام في النحو والقراءة على حد سواء.

فمن القراء السبعة نجد أبا عمرو البصري والكسائي من أئمة النحو في زمانهما.

ومن غير القراء السبعة نجد أبا الأسود الدؤلي، والأعمش، وعيسى بن عمر، ونصر بن عاصم، واليزيدي، وأبا حاتم، وأبا عبيد، من المصنِّفِين ضمن علماء اللغة والقراءة، وغيرهم كثير.

وسأكتفي بمثال على استشهاد أئمة النحو بالقراءات القرآنية:

اختلف القراء في قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [الأنعام:١٣٧] فقرأ ابن عامر بضم الزاي وكسر الياء من (زُيِّن) ورفع لام (قتلُ) ، ونصب دال (أولادَهم) وخفض همزة (شركائهم): (زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) [٣٥].

وفي هذه القراءة الفصل بين المضاف، وهو (قتل) وبين المضاف إليه وهو (شركائهم) بالمفعول وهو (أولادهم).

"والمعنى على هذه القراءة: أنّ مزيّنا زَيَّن لكثير من المشركين أن يَقْتُلَ شركاؤُهم أولادَهم ، فإسناد القتل إلى الشّركاء على طريقة المجاز العقلي إمّا لأنّ الشّركاء سبب القتل إذ كان القتل قُرباناً للأصنام ، وإمَّا لأنّ الّذين شرعوا لهم القتل هم القائمون بديانة الشّرك مثل عمرو ابن لُحي ومن بعده ، وإذا كان المراد بالقتل الوأْدَ ، فالشركاء سببَ وإن كان الوأد قُرباناً للأصنام، وإن لم يكن قرباناً لهم -وهو المعروف- فالشركاء سبب السبب ، لأنه من شرائع الشرك"[٣٦].

إلا أنه وقع في هذه القراءة الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، وجمهور نحاة البصريين على أنَّ هذا لا يجوز إلاَّ في ضرورة الشعر ، ولذلك طعن الزمخشري في هذه القراءة ، وقال: "وأما قراءة ابن عامر : (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع (القتل) ونصب (الأولاد) وجر (الشركاء) على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجاً مردوداً ، كما سمج ورد: ....

... زج القلوص أبي مزادة[٣٧]

فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجر (الأولاد) و(الشركاء) لكان الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب" [٣٨].

وقد أجاب العلماء على هذا النقد من جهتيه، أعني جهة المعنى وجهة الإعراب[٣٩].

أما جهة المعنى فقد نقلنا آنفا المعنى على هذه القراءة، وهو معنى صحيح بأسلوب فصيح، بعيد عن التعقيد اللفظي، والشذوذ اللغوي.

قال العلامة ابن عاشور : "وهذه القراءة ليس فيها ما يناكد فصاحة الكلام لأن الإعراب يبين معاني الكلمات وموقعها، وإعرابها مختلف من رفع ونصب وجر بحيث لا لبس فيه، وكلماتها ظاهر إعرابها عليها، فلا يعد ترتيب كلماتها على هذا الوصف من التعقيد المخل بالفصاحة، مثل التعقيد الذي في قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا ... أبو أمه حي أبوه يقاربه

لأنه ضم إلى خلل ترتيب الكلام أنه خلل في أركان الجملة وما حف به من تعدد الضمائر المتشابهة، وليس في الآية مما يخالف متعارف الاستعمال إلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والخطب فيه سهل: لأنّ المفعول ليس أجنبيًا عن المضاف والمضاف إليه، وجاء الزمخشري في ذلك بالتهويل، والضجيج والعويل، كيف يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول .. وهذا جريٌ على عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة، إذا خالفت ما دوّن عليه علم النحو، لتوهمه أن القراءات اختيارات وأقيسة من القراء، وإنما هي روايات صحيحة متواترة وفي الإعراب دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة.

ومدونات النحو ما قصد بها إلاَّ ضبط قواعد العربية الغالبة ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب، والقراء حجة على النحاة دون العكس، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادرا في الكلام الفصيح، والندرة لا تنافي الفصاحة، وهل يظن بمثل ابن عامر أنه يقرأ متابعة لصورة حروف التهجي في الكتابة، ومثل هذا لا يروج على المبتدئين في علم العربية، وهلا كان رسم المصحف على ذلك الشكل هاديا للزمخشري أن يتفطن إلى سبب ذلك الرسم.."[٤٠] ، فهذا من حيث اللفظ والمعنى.

وأما من حيث الإعراب: فهذه القراءة دليل على صحة الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، لأنه ليس غريبًا عنه، وتضعيف نحاة البصرة لذلك ناشئ عن عدم إحاطتهم بلغة العرب.

فقد عدَّ العلامة المقرئ ابن وهبان المزي في الاحتجاج لهذه القراءة ثلاثة وثلاثين شاهداً مما ورد عن العرب، وطوَّل الكلام على هذه القراءة في مبحث أفرده لهذه القراءة[٤١].

ثم قال: "فقد ثبت بما أوردناه وذكرناه من كلام العرب ومحققي النحاة صحة هذه القراءة وصحة وجهها، وسقط قول الراد وادّعائه أنه لم يأت في النثر وقد أتى ، وهو نافٍ، والمثبت مرجح على النافي بالإجماع.

ومن قال قليل فلقِلَّة اطلاعه ، ولو كان قليلاً لما جاز لَه أنْ يقول بعض ما قال ، وذلك لأنَّه قد رُوي عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه قال : كان الشعر عِلم قوم لم يكن لهم علم أصح منه ، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد وغزو فارس والروم ، ولهيت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت

العرب في الأمصار ، راجعوا رواية الشعر ، فلم يولوا إلى ديوان مدون ، ولا كتاب ، وألفوا ذلك وقد هلك من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقل ذلك وذهب كثيره.

ورُويَ عن أبي عمرو ابن العلاء أنه قال : ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، انتهى .

وهذا القول يقوي كثيرا مما نقله النحاة واستشهدوا عليه ، وضعفوه بقلة مجيئه ، لاحتمال أن يكون مما لم يدوَّن ، فيجوز حينئذ أن يكون ما لم يدون من شعر العرب وقع فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وغيره بما لا يعد ولا يحصى، فبان من ذلك سخافة عقل من قال : قبيح أو سمج مردود ، وفساد اعتقاده"(٤٢).

بل وورد على هذه اللغة قول النبي صلى الله عليه وسلم: (هَلْ أَنْتم تَارِكُوا لِي أَمْرِي ، هَلْ أَنْتم تَارِكوا لي أُمَرائي ، هَلْ أنتم تَارِكُوا لي صَاحِبِي) (٤٣)، كذا ذكره أبو شامة(٤٤).

وبعد هذا كله نجد أنَّ حجة اللغة الإمام ابن مالك يستشهد بهذه القراءة على صحة الفصل بين المتضايفين، فقال في الشافية الكافية:

وحجَّتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر

وقد سبقه بالاستشهاد بهذه القراءة أبو بكر الأنباري، فقال: هذه قراءة صحيحة، وإذا كانت العرب قد فَصَلَتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: "هو غلامُ إن شاء الله أخيك" يريدون: هو غلام أخيك فأنْ يُفْصَل بالمفرد أسهل (٤٥).

وكان الإمام الكسائي نقب في البلاد باحثا عن هذه القراءة لأجل الاستشهاد بها، حتى لقي ابن ذكوان، قال ابن ذكوان: "سألني الكسائي عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا، فرأيته كأنه أعجبه وترنَّم بهذا البيت:

تَنْفي يداها الحصَى في كل هاجرة نَفْيَ الدَّراهيمَ تَنْقادِ الصيارِيف"(٤٦)

وما أحسن ما قاله الشاطبي في وصف هذه القراءة، والتبكيت على "جهلة" النحاة (٤٧):

وَزَيَّنَ فِي ضَمٍّ وَكَسْرٍ وَرَفْعُ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ بِالنَّصْبِ شَامِيُّهُمْ تَلاَ

وَيُخْفَضُ عَنْهُ الرَّفْعُ فِي شُرَكَاؤُهُمْ وَفِي مُصْحَفِ الشَّامِينَ بِالْيَاءِ مُثِّلاَ

وَمَفْعُولُهُ بَيْنَ المِضَافَيْنِ فَاصِلٌ وَلَمْ يُلْفَ غَيْرُ الظَّرْفِ فِي الشِّعْرِ فَيْصَلاَ

كَلِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لاَمَهَا فَلاَ تَلُمْ مِنْ مُلِيمِي النَّحْوِ إلاَّ مُجَهِّلاَ

ونظرا لشهرة هذه اللغة بسبب هذه القراءة فقد كان يستعملها بعض الشعراء، كقول أبي الطيب المتنبي:

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَاني حَدِيقَةً سَقَاهَا الحِجَى سَقْيَ الرِّيَاضَ السحائِبِ(٤٨)

المبحث الثالث: شواهد القراءات في علم التفسير

١-العلاقة بين القراءات وعلم التفسير:

القراءات والتفسير من العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز، وهما أهم علمين يتعلقان به، أما التفسير فيتعلق بمعانيه، وأما القراءات فبألفاظه ومن هنا تظهر العلاقة بينهما، فإنَّ المعنى تبع للفظ.

وللعلماء في بيان هذه العلاقة مذهبان.

الأول: ذهب بعض العلماء إلى أن القراءات جزء من علم التفسير، لا ينفك عنه بحال، ولذا فإنهم يذكرون كل اختلافها في تفاسيرهم، ويطيلون الكلام عليه.

ولعل الإمام أبا حيان الأندلسي يمثل هذا الاتجاه حيث عرف التفسير بقوله: "هو علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات ذلك"[(٤٩)].

فقوله: يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، حشر للقراءات في التفسير.

وهكذا يصنع أبو حيان الأندلسي في تفسيره فإنه يكثر من ذكر الاختلاف، ولعل صنعته أثرت عليه، فإن أبا حيان من كبار علماء التفسير والقراءات.

وممن ذهب إلى هذا المذهب الشيخ محمد الذهبي فإنه قال بعد أن نقل تعريفين للتفسير لم يذكر فيهما علم القراءات: "والناظر لأول وهلة في هذين التعريفين الأخيرين يظن أن علم القراءات وعلم الرسم لا يدخلان في علم التفسير، والحق أنهما داخلان فيه، وذلك لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات.."[(٥٠)].

الثاني: ذهب بعض العلماء إلى أنه لا حاجة للقراءات في التفسير، ولذلك نجد أن تفاسيرهم تكاد تخلو من شيء منها، إلا من المشهور، وهذه صفة المتأخرين في الغالب ، ويظهر قول هؤلاء من خلال تعريفهم لعلم التفسير.

[الراجح في هذه المسألة] :

والصحيح أنَّ المفسر يحتاج إلى القراءات أحيانا، وذلك حينما يكون الاختلاف في القراءة اختلاف تغاير لا اختلاف أداء، فاختلاف التغاير مثل اختلاف الألفاظ، كما سنبينه قريبا، وأما اختلاف الأداء الذي هو من قبيل المد والإمالة والترقيق والتفخيم – ومما كان شيخنا العلامة محمد سالم محيسن يسميه لنا: اللهجات العربية – فليس لهذا تأثير على التفسير من وجه قوي، ولذلك ليس للمفسر أن يطيل بذكره، وإن نبه عليه في موضع واحد من كتابه فحسن، وإلا فلا تقصير.

وهذا اختيار العلامة الطاهر بن عاشور ، فقد قال في مقدمة تفسيره: "أرى أن للقراءات حالتين: إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية لها تعلق به من جهات متفاوتة.

أما الحالة الأولى: فهي اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل ﴿عَذَابِي﴾ [لأعراف: ١٥٦] بسكون الياء و (عَذَابِيَ) بفتحها، وفي تعدد وجوه الإعراب مثل (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) ﴿البقرة: ٢١٤] بفتح لام يقول وضمها، ونحو ﴿ لا بَيْعٌ فِيهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٤] برفع الأسماء الثلاثة أو فتحها أو رفع بعض وفتح بعض.

ومزية القراءات من هذه الجهة: عائدة إلى أنها حفظت على أبناء العربية ما لم يحفظه غيرها، وهو تحديد كيفيات نطق العرب بالحروف في مخارجها وصفاتها وبيان اختلاف العرب في لهجات النطق بتلقي ذلك عن قراء القرآن من الصحابة بالأسانيد الصحيحة، وهذا غرض مهم جداً لكنه لا علاقة له بالتفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي...

وأما الحالة الثانية: فهي اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة:٤] (ملك يوم الدين) و (ننشرها) و ﴿ نُنْشِزُهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] و ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ﴾ بتشديد الذال أو (قَدْ كُذِبُوا) [يوسف: ١١٠] بتخفيفه، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبۡنُ مَرۡيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوۡمُكَ مِنۡهُ يَصِدُّونَ ﴾ [الزخرف:٥٧] قرأ نافع بضم الصاد وقرأ حمزة بكسر الصاد، فالأولى بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، والثانية بمعنى صدودهم في أنفسهم وكلا المعنيين حاصل منهم، وهي من هذه الجهة لها مزيد تعلق بالتفسير لأنَّ ثبوت أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، ولأنَّ اختلاف القراءات في ألفاظ القرآن يكثر المعاني في الآية الواحدة نحو ﴿ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بفتح الطاء المشددة والهاء المشددة، وبسكون الطاء وضم الهاء مخففة، ونحو ﴿ لَٰمَسۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء: ٤٣] و(لمستم النساء)، وقراءة ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] مع قراءة (الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ) .

وأنا أرى أن على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة لأن في اختلافها توفيراً لمعاني الآية غالباً فيقوم تعدد القراءات مقام تعدد كلمات القرآن"[٥١].

وهذا الذي ذكره ابن عاشور وسط مما ينبغي على المفسر الالتزام به، فلا يطول كتابه بذكر الأوجه التي لا تعود على المعنى بفائدة، ولا يهمل الاختلاف المؤثر على المعنى.

٢–أثر القراءات في علم التفسير:

كما بينا في المبحث السابق فإن القراءات إذا كان الاختلاف فيها من قبيل اختلاف التغاير فإنها تؤثر في المعنى، وسأكتفي بإيراد بعض الأمثلة على أنواع القراءات سواء كانت متواترة أو شاذة.

١ - ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ٦]:

قرأ حمزة والكسائي وخلف (فتثبتوا)، وقرأ الباقون (فتبينوا)[٥٢]، والمعنى يختلف على القراءتين.

قال الشوكاني: "والمراد من التبين التعرف والتفحص، ومن التثبت الأناة وعدم العجلة والتبصر في الأمر الواقع والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر"[٥٣].

والمسلم مأمور بالأمرين معا، فالمعنيان مرادان، وهذا داخل كذلك في إعجاز القراءات.

٢ -﴿ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٖ ﴾[المائدة:٨٩]:

قال إبراهيم النخعي: "في قراءتنا في كفارة اليمين ، ثلاثة أيام متتابعات" [٥٤].

يريد أنها قراءة بن مسعود، وهي كذلك قراءة أُبي بن كعب[٥٥].

قال ابن كثير: "وهذه إذا لم يثبت كونها قرآناً متواتراً، فلا أقل أن يكون خبراً واحداً، أو تفسيراً من الصحابي، وهو في حكم المرفوع"[٥٦].

ولا يخفى أن هذه القراءة تشترط التتابع في الصيام، بينما لا تشترطها القراءة الأولى، ومن أوجه تفسير القرآن حمل المطلق على المقيد.

٣ -﴿ وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ نَعِيمٗا وَمُلۡكٗا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان: ٢٠]:

حيث وردت قراءة بفتح الميم وكسر الكاف (مَلِكا)، فعلى القراءة المشهورة: المراد بالملك الكبير نعيم المؤمنين في الجنة، وعلى القراءة الثانية الملك هو الله سبحانه وتعالى، وتكون الآية دليل على رؤية الباري سبحانه وتعالى قال شيخ المقارئ المصرية في أجوبته على أسئلة الكردي: (ومنها) ما هو حجة لاهل الحق ودفع لاهل الزيغ كقراءة " وملكا كبيرا " بكسر اللام وردت عن ابن كثير وغيره وهى من اعظم الدليل على رؤية الله تعالى في الدار الاخرة[٥٧].

٤ -﴿ بَلۡ عَجِبۡتَ وَيَسۡخَرُونَ ﴾ [الصافات:١٢]:

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء (بل عجبت)، والباقون بفتحها[٥٨].

فعلى القراءة الأولى إثبات صفة العجب لله تعالى، وعلى القراءة الثانية فالذي تعجب هو النبي صلى الله عليه وسلم، فاختلف الفاعل على القراءتين[٥٩].

٥ -﴿ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَ ﴾[البقرة:٢٢٢]:

قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف بفتح الطاء والهاء مع تشديدهما (يطَّهَّرن)، وقرأ الباقون بإسكان الطاء وضم الهاء[٦٠].

والمعنى يختلف باختلاف القراءتين: قال ابن قتيبة: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ أي : ينقطعَ عنهن الدمُ، يقال : طَهُرت وطَهَرت؛ إذا رأت الطُّهْر، وإن لم تغتسل بالماء، ومن قرأ (يَطَّهَّرْنَ) أراد : يغتسلن بالماء، والأصل : "يتطهرن" فأدغم التاء في الطاء(٦١) .

"قالوا: وقراءةُ التشديد معناها يَغْتَسِلْنِ، وقراءةُ التخفيف معناها يَنْقَطِعُ دَمُهُنَّ، ورجَّح الطبري قراءة التشديدِ وقال: "هي بمعنى يَغْتَسِلْنَ لإجماع الجميع على تحريمِ قُرْبان الرجالِ امرأتَه بعد انقطاع الدم حتى تَطْهُرَ، وإنما الخلافُ في الطُّهْر ما هو؟ هل هو الغُسْلُ أو الوضوءُ أو غَسْل الفرجِ فقط؟"(٦٢).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فمن أهم النتائج التي توصل لها هذا البحث:

* إظهار العلاقة الوطيدة بين القراءات وعلمي اللغة والتفسير، وعلماء اللغة يحتجون بالقراءات على مذاهبهم في النحو، فالقرآن الكريم الذي نزل بلسان العرب كان سببا في حفظ لغة العرب.

* المذهب الصحيح للمفسر في ذكر القراءات هو ذكرها إذا توقف على القراءة اختلاف معنى، وأما إذا كان الاختلاف من قبيل اللهجات كالادغام والإمالة فلا داعي لذكره.

* التفسير يتعلق بالقرآن من حيث بيان معناه، وذلك متوقف على علم القراءات، لأن علم القراءات تتعلق بالقرآن من حيث أداء ألفاظه، والمعنى فرع اللفظ.

* اختلاف القراءات القرآنية منح للمفسرين ميدانا رحبا للبحث في المعاني، واجتهدوا في التوفيق بين القراءات المختلفة التي تفيد معنيين مختلفين.

* أثر اختلاف القراءات كان جليا مؤثراً في الفقه والعقيدة.

* لا توجد قراءة اجتمعت فيها أركان الصحة أجمع علماء اللغة على ضعفها.

* من تكلم من علماء اللغة في بعض القراءات فإنما حمله على ذلك عدم إحاطته بلغات العرب.

* يستدل أئمة النحو على بعض مسائله بالقراءات القرآنية، حتى لو لم تكن هذه القراءة متواترة، إذا صح إسنادها فكيف إذا كانت متواترة.

* القراءات العشر المتواترة حظيت بدراسة لغوية نحوية أكثر سائر القراءات، وكان دفاع علماء اللغة عنها قويا في وجه من رام تضعيف شيء منها.

* حفظت القراءات القرآنية لبعض لغات العرب، والتي كادت ألا تعرف لولا هذه القراءات.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

هوامش البحث :

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٣٦/٩، رقم (٨٦٦٦).

(٢) تهذيب اللغة ، مادة: قرأ ١٢٨/١.

(٣) معجم مقاييس اللغة ، مادة : قرى ٦٦/٥.

(٤) مفردات القرآن مادة: قرأ، ٤٠٢/١.

(٥) البرهان في علوم القرآن ٢٧٧/١.

(٦)تهذيب اللغة ١٢٨/١.

(٧) مفردات القرآن ، مادة: قرأ، ٤٠٢/١.

(٨) البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١.

(٩) منجد المقرئين ص ٤٩.

(١٠) إتحاف فضلاء البشر ٣/١.

(١١) بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ٤٨.

(١٢) النشر ٩/١ .

(١٣) منجد المقرئين ٨٠.

(١٤) رواه البخاري في الصحيح ،كتاب المناقب ، باب مناقب عمار وحذيفة (٣٧٤٢).

(١٥) جامع البيان ٦٤/١.

(١٦) إبراز المعاني ٩٨/١.

(١٧) ينظر الإبانة ١٩.

(١٨) جامع البيان ٥٤/١.

(١٩) معرفة القراء الكبار ٣٨٠/١.

(٢٠) النشر في القراءات العشر ٣٢/١.

(٢١) ينظر لتقسيم العلماء للقراءات: المحتسب ٣٢/١، والنشر في القراءات العشر ٣٢/١، والإتقان في علوم القرآن ٥٠٢/٢.

(٢٢) التحرير والتنوير ١٩٩/١٢.

(٢٣) ينظر: مقدمة أحاسن الأخبار ص١٠٦ وكتاب الأحرف السبعة ص١٠٧.

(٢٤) النشر ١٣/١ .

(٢٥) النشر ١٣/١.

(٢٦) مناهل العرفان ٤٢٢/١.

(٢٧) حاشية ابن المنير على الكشاف ٦٩/٢، والإمام الذي كان يدافع عن قراءته هو ابن عامر.
(٢٨) الرسالة ٤٢.
(٢٩) ينظر: كتاب السبعة ٢٢٦، والتيسير ٧١.
(٣٠) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ١٦٥/١، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣٩٢/٣.
(٣١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٣/٢.
(٣٢) كتاب السبعة ٣٣٦ ، التيسير ٩٥.
(٣٣) شرح أشعار الهذليين ص١٠٧٠
(٣٤) تنظر هذه الأوجه في كتاب جهود الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في علوم القراءات ص١٨٣ وما بعد.
(٣٥) النشر في القراءات العشر ٢٩٧/٢.
(٣٦) التحرير والتنوير ٧٧/٧.
(٣٧) عجز بيت صدره: فزججتها بمزجة...، والبيت غير منسوب، انظره في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٨ ، جامع البيان ١٣٨/١٢، خزانة الأدب ٢٥١/٢.

زج أي: دفع بالزج ، وهو الحديدة التي في أسفل الرمح ، و القلوص الناقة الفتية ، و أبو مزادة اسم رجل، وهذا البيت شاهد على ما ذهب إليه الكوفيون من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض ، لضرورة الشعر، والتقدير : زج أبي مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض.

(٣٨) الكشاف ٦٦/٢.
(٣٩) ينظر: البحر المحيط ٢٣٠/٤ حيث شدد النكير على الزمخشري، وقال: "وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض قراءة متواترة ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً".

أي أن ابن عامر عربي فصيح كان في زمن الاحتجاج فكلامه أصلا يصلح للاحتجاج فكيف إذا روى قراءة !

(٤٠) التحرير والتنوير ٧٨/٧.
(٤١) ينظر في كتاب أحاسن الأخبار ص٢٧١ وما بعد.
(٤٢) أحاسن الأخبار ص٢٩٠.
(٤٣) الحديث في صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذا خليلا، رقم: ٣٣٨٨ ، وفيه (فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ، مرتين)

تاركوا: جمع تارك اسم فاعل ممن ترك ، مضاف إلى صاحبي وأمرائي وأمري ، بدليل حذف النون منه ، وهي تحذف للإضافة ، وقد فصل بين هذين المتضايفين بـ (لي) وهو جار ومجرور ظرف لتاركو ، وهو مفعوله ، وهو الشاهد، ينظر: إبراز المعاني من حرز الأماني ١٥٦/٣ ، أوضح المسالك ٣٥١/٢

(٤٤) في إبراز المعاني من حرز الأماني ١٥٦/٣ .

(٤٥) الدر المصون ٤٣٩/٦.

(٤٦) القصة في الدر المصون ٤٤٠/٦.

والبيت: ذكره الأنباري في الإنصاف ٢٧/١ غير منسوب إلى قائل، ونسبه في لسان العرب (١٨٩/٩) إلى الفرزدق.

(٤٧) حرز الأماني ووجه التهاني: البيت ٦٧٠ -٦٧٣.

(٤٨) البيت من الطويل ، في قصيدة يمدح بها طاهر بن الحسين العلوي ، أولها :

أعيدوا صباحي فهو عند الكواعب وردوا رقادي فهو لحظ الحبائب

(العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ص٢٥٠) والمتنبي وإن لم يكن من شعراء الاحتجاج إلا أنه عالم باللغة والأدب على مذهب الكوفيين .

(٤٩) البحر المحيط ١٠/١.

(٥٠) ينظر: التفسير والمفسرون ١٧/١.

(٥١) التحرير والتنوير ٢٣/١.

(٥٢) السبعة ٢٣٦، النشر ٢٨٤/٢، إتحاف فضلاء البشر ٥١٢.

(٥٣) فتح القدير ٨٦/٥.

(٥٤) السنن لسعيد بن منصور ٤٧٣/٢ رقم: (٧٥٨).

(٥٥) الدر المنثور للسيوطي (١٥٥/٣)، وقد أخرج هذه القراءات كلها ابن جرير في جامع البيان(٥٦٠/١٠).

(٥٦) تفسير القرآن العظيم ١٧٧/٣.

(٥٧) تاريخ القرآن للكردي ٩٣، وينظر مناهل العرفان ١٠٥/١ وذلك في سياق تعدادهم لفوائد تنوع القراءات.

(٥٨) السبعة ٥٤٧، التيسير ١٢١، النشر ٣٩٦/٢.

(٥٩) الحجة لابن خالويه ٣٠١، حجة القراءات لابن زنجلة ٦٠٦، الدر المصون ١٩٠/١٢.

(٦٠) السبعة ٦٤، النشر ٢٥٩/٢.

(٦١) غريب القرآن ٨٤.

(٦٢) ينظر: جامع البيان ٣٨٤/٤، الدر المصون ٣٩٥/٢.

المراجع

- الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت:عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة، د.ت.
- إبراز المعاني من حرز الأماني(شرح الشاطبية)، لأبي شامة عبدالرحمن بن إسماعيل الدمشقي، تحقيق: عبدالرافع رضوان، ط الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لابن البناء الدمياطي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط الأولى، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨.
- الإتقان في علوم القرآن، لعبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، صيدا، لبنان، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، دار الفكر، دمشق.
- أحاسن الأخبار في محاسن الأئمة الأخيار، لابن وهبان المزي، ت أحمد السلوم، دار ابن حزم ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري، دار الجيل ، بيروت، ١٩٧٩م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ت: أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ،١٩٥٧ (مصور).
- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات، للمهدوي، ت: أحمد السلوم، دار ابن حزم ، بيروت، ١٤٢٤هـ.
- تفسير أبي حيان (البحر المحيط) لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: عادل أحمد عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢-٢٠٠١.
- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير) ، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧.
- تفسير ابن كثير، (تفسير القرآن العظيم)، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ.
- تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، لمحمود بن عمر الزمخشري، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- تفسير الطبري، (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، لمحمد بن جرير الطبري، ت: محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- تفسير القرطبي، (الجامع لأحكام القرآن)، لمحمد بن أحمد القرطبي، ت: إبراهيم أطفيش، دار الكتاب الإسلامي (مصورة الطبعة الثالثة للهيئة المصرية للكتاب) ١٩٨٧م.
- التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي، ت علي البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، د.ت.
- جهود الإمام أبي عبيد في علوم القراءات وتحقيق اختياره فيها، لأحمد السلوم، دار ابن حزم، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٤هـ.
- حرز الأماني ووجه التهاني، (الشاطبية)، للإمام القاسم بن فيرة الشاطبي، ت: تميم الزعبي، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ.
- خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث، لإبراهيم بن عمر الجعبري، ت: أبي عاصم المراغي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، د. ت.
- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي، ت: شوق ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- سنن سعيد بن منصور،ت:سعد الحميد، قسم التفسير، دار العاصمة، الرياض، ط الأولى.
- صحيح البخاري، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الفكر، بيروت(مجلد واحد).
- غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن محمد بن الجزري، ت: براجسترايسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٠.
- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: مجموعة، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٩م.

- فضائل القرآن، لجعفر بن العباس المستغفري، ت: أحمد السلوم، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، د. ت.
- المحتسب في تبيين وجووه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابي الفتح عثمان بن جني، ت: علي النجدي، وعبدالفتاح إسماعيل، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤.
- المصاحف، لابي بكر عبدالله بن أبي داود، ت: محب الدين واعظ، دار البشائر، بيروت، ط الأولى.
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس النيسابوري، ت: عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الحسين بن محمد الأصفهاني، ت: صفوان داوودي، دار القلم ، دمشق، ١٤١٤هـ.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، للإمام محمد بن محمد بن الجزري، اعتنى به: علي بن محمد العمران ، عالم الفوائد، د.ت .
- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن الجزري، أشرف على طباعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.